

تم تنفيذ هذا المشروع بتكليف وتمويل من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية وبواسطة المنظمة الهولندية للبحث العلمي من أجل التنمية العالمية (NWO-WOTRO) وقد تم تطويره بالتعاون مع منصة معرفة الأمن وسيادة القانون (KPSRL) كجزء من جدول أعمال الوزارة للاستثمار في المعرفة والمساهمة في المزيد من صنع السياسات القائمة على الأدلة.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر الجمعية الهولندية للبحوث العلمية.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نُشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلف: د. نفين بندقجي، بارق محادين.

ترجمة: شركة مشروع ترجم للترجمة.

تدقيق وتصميم الغلاف: هديل القطامين.

طُبِع في عمان، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. © ٢٠١٩

صنع في الأردن.

المحتويات

2	1. المقدمة
5	2. المنهجية
7	3. إعادة تصور الأمن الإنساني
10	4. التهميش
12	5. الأمن المُتعرّض
15	6. ملاحظات سياساتية

1. المقدمة

منذ 2014، نُفذت العديد من برامج مكافحة/الوقاية من التطرف العنيف في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، بيد أن هذه البرامج كانت ذات طبيعة انعزالية وقصيرة الأمد في معظم الحالات. حيث كان التنسيق محدوداً بين مختلف الهيئات والجهات المُنفذة لهذه البرامج من حيث استراتيجيات الجهات المانحة والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وبالتالي، كان لهذه الجهود تأثيراً محدوداً نتيجةً لطبيعتها الانعزالية قصيرة الأمد. ولم تختلف محدودية التأثير حتى في البرامج التي أحدثت تغييراً إيجابياً محلياً، فقد بقي تأثيرها الجغرافي محدوداً أو مُقتصرًا على المجموعة المستهدفة لكل مشروع. علاوة على ذلك، نادرًا ما تطرقت هذه البرامج إلى المقاربة الأمنية الطاغية والمكثفة إقليمياً وتأثير ذلك في جهود الوقاية من التطرف العنيف.

تتطلب الوقاية من التطرف العنيف اتباع نهج شامل وطويل الأمد. فقد ثبت هذا من خلال البحوث التي توثق ارتباط محركات التطرف العنيف في المنطقة بالتحديات البنوية طويلة الأمد.¹ حيث ترتبط هذه العوامل البنوية إما بإخفاقات الحوكمة و/المقاربة الأمنية الصلبة على حساب المقاربة الأوسع للأمن الإنساني. ومن هنا جاء الانتباه إلى حالة انعدام الأمن الإنساني في المنطقة، تحديداً ما تجسده المحركات البنوية للتطرف العنيف من مواطن ضعف في برامج الأمن الإنساني. ومن جهةٍ أخرى، لا يعني ذلك غض النظر عن الدور القوي الذي تلعبه الأيديولوجيا والعوامل النفسية في عملية التطرف، ولكنه يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه تلك العوامل البنوية في المنطقة.

يُعرّف الأمن الإنساني بأنه الحماية الكافية من التهديدات المعيارية التي تمثل خطراً على سبل عيش الفرد الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية والشخصية والمجتمعية والسياسية.² وهذا وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 الذي حدد هذه الركائز السبع للأمن الإنساني.³ وعلى الرغم من اختلاف تعاريف مفهوم الأمن الإنساني، يتفق الأكاديميون والخبراء على خصائصه الرئيسية الثلاث:

- أولاً: يُعنى الأمن الإنساني برفاهية الفرد على اعتباره الوحدة الأساسية في التحليل.
- ثانياً: بطبيعتها، تعزز الركائز السبع بعضها البعض، فتحسين أحد تلك الركائز يؤدي إلى تحسين الركائز الأخرى، والعكس صحيح.
- ثالثاً: مفهوم الأمن الإنساني هو مفهومٌ وقائي؛ أي إنه يشجع على اتباع النهج الهادف إلى بناء صمودٍ محليٍّ أمام المُسببات والدوافع الكامنة وراء الصراع.

لهذا، كان الهدف الرئيسي والموسع للمشروع البحثي "نحو مقاربة أمنية إنسانية أكثر فاعلية في سياق التهديد الناشئ عن التطرف العنيف في الأردن ولبنان وتونس" هو تقديم إعادة تصور لمفهوم الأمن الإنساني بما يتفق والسياسات الهادفة إلى مكافحة التطرف العنيف والمساهمة فيها وتحقيق التوازن بينها. وستعرض هذه الورقة أبرز نتائج المشروع.

من أجل تحقيق ذلك، درس المشروع البحثي العلاقة الثلاثية الآتية:

- معالجة برامج الأمن الإنساني لمحركات التطرف العنيف.

¹ تقرير التنمية البشرية العربية (2016)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن الاطلاع عبر:

<http://www.arab-hdr.org/reports/2016/english/AHDR2016En.pdf>;

ونادين ساكا، الاقتصاد السياسي للثورات العربية، نشره المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (2012)، يمكن الاطلاع عبر:

https://www.files.ethz.ch/isn/165555/10.%20PapersEuromesco10_Sika.pdf;

و Anthony H. Cordesman، العناصر المكونة للتطرف العنيف المستمر والصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، CSIS (2019) يمكن الاطلاع عبر:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/190506_After_Caliphate_Pt3.pdf

² وحدة الأمن الإنساني، الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأمم المتحدة، يمكن الاطلاع عبر: <https://www.unocha.org/sites/dms/HSU/Publications%20and%20Products/Human%20Security%20To%20ols/Human%20Security%20in%20Theory%20and%20Practice%20English.pdf>

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام 1994" (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)، الصفحات 24-33، يمكن الاطلاع عبر:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

- تأثير سياسات الأمن الصلب على محركات التطرف العنيف.
- كيف يمكن لسياسات الأمن الصلب أن تعزز أو تعيق من وضع البرامج الناجعة في تحقيق الأمن الإنساني.

تؤكد النتائج ما يلي:

- يمكن أن تنتج برامج الأمن الإنساني في الوقاية من التطرف العنيف وصولاً إلى تجاوز ذلك من خلال الصمود أمام محركات عدم الاستقرار الواسع في المنطقة. ويشمل ذلك محركات الصراع الاجتماعي والصراع الاقتصادي والتحديات التي تعرقل تمثيل الحوكمة الشامل للجميع، فضلاً عن إشكاليات العقد الاجتماعي في دول المنطقة.
- قد تؤدي سياسات الأمن الصلب - بشقيها الإجرائي والتشريعي - إلى تعزيز التطرف العنيف؛ فالاستخدام المفرط للقوة والتطبيق الانتقائي للتدابير الأمنية، إضافةً إلى القيود المفروضة على حرية التعبير، تعزز جميعها من الشعور بالتهميش والعزلة لدى المواطنين، وهذا بدوره يرفع من احتمالات التطرف.
- كما تسلك سياسات الأمن الصلب طرقاً مختلفة لإعاقة تنفيذ برامج الأمن الإنساني، ومن ضمنها القيود الإجرائية والإدارية على مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن إتاحة الوصول إلى فرص العمل.

ومع تقدم أنشطة البحث الميداني، أصبح من الواضح أن التركيز على الوقاية من التطرف العنيف هو في غير محله؛ فقد كشفت البيانات عن وجود قضايا بنوية أكثر اتساعاً تتعلق بالدولة وعلاقتها بالمواطنين ومدى تأثير ذلك على الصمود والمنعة في مواجهة الصراع. تُلزم نتائج البحث تحليل ودراسة العقد الاجتماعي والجهات الفاعلة الموثوقة محلياً والعلاقة الناشئة بين الدولة (الحكومة وقطاع الأمن) والمواطنين. وعليه، يجب إعادة توجيه مفهوم الأمن الإنساني نحو معالجة محركات الصراع مع وضع تهديدات التطرف العنيف في الاعتبار من بين أمورٍ أخرى عديدة. لقد أشار سكان المناطق الثمانية عشر التي تمت دراستها في الأردن ولبنان وتونس إلى قدرة برامج الأمن الإنساني الناجحة على تحسين ظروفهم المادية وبفاعلية (الوسائل المادية والمالية) بالإضافة إلى الحريات على نحوٍ يقي من النزاعات ويعزز من الصمود في وجه محركات انعدام الاستقرار محلياً.

في ظل هذا التوجه، كشفت نتائج البحوث عن الديناميكيات الكامنة الأساسية. ويبرز التهميش كأحد الأسباب الجذرية العميقة للصراع، وهو موثق جيداً خلال أدبيات التطرف العنيف.⁴ والتهميش في المنطقة ينتج عن انعدام الأمن الإنساني ويغذي ديناميكيات عدم الاستقرار مثل انعدام الثقة في الدولة والتحالفات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية اقتصادية و/أو مساحة للتعبير السياسي.

تتعلق ديناميكية مهمة أخرى بالعلاقة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب، فعلى الرغم من الفروق الدقيقة بين تعريفات الأمن الإنساني، فقد انتقدت المجتمعات المحلية سياسات الأمن الصلب بناءً على أسس مختلفة من حيث التاريخ والموقع والسمات الطائفية والمهمشة لكل مجتمع. ومع ذلك، يتفق معظمهم على أهمية سياسات الأمن الصلب في احتواء الصراع على المدى القصير، ولكن يجب دمجها مع برامج طويلة المدى للأمن الإنساني. وعلاوة على ذلك، لم يستبعد أي مجتمع في كافة أرجاء الدول الثلاث الحاجة إلى سياسات الأمن الصلب.

يشرح هذا التقرير هذه النتائج لصالح صانعي السياسات والجهات الفاعلة المهمة، فهو يعكس النتائج التي توصل إليها المشروع في الأردن ولبنان وتونس. ويجب قراءة هذه الورقة بالتزامن مع نظرية التغيير التي يُعكف على تطويرها بناءً على نتائج هذا المشروع لتوضيح مسارات التغيير المرجوة. لقد نُشرت مسبقاً مناقشات تفصيلية حول أسئلة البحث في كل

⁴ التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019)، الخطوط الأمامية، الشباب في الخطوط الأمامية للوقاية من التطرف العنيف والاستجابة لمكافحته، يمكن الاطلاع عبر:

<https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Youth/Frontlines-Web.pdf>;

Marc Sommers، الشباب ومجال مكافحة التطرف العنيف، (2019) Promundo-US، يمكن الاطلاع عبر:

https://promundoglobal.org/wp-content/uploads/2019/01/Youth_Violent_Extremism.pdf

Dallin Van Leuven et al.، الشباب والسياسة الخلفية في لبنان: محركات التهميش والتطرف في طرابلس، البحث عن أرضية مشتركة، 2019، يمكن الاطلاع عبر:

<https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2019/06/Search-for-Common-Ground-Youth-and-Contentious-Politics-in-Lebanon.pdf>

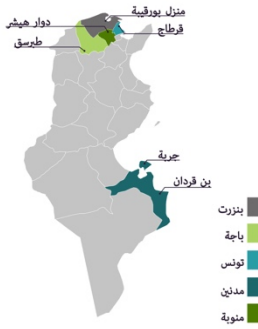
مجتمع من خلال 10 تقارير سياسات و3 أوراق عامة أنتجها المعهد بالتعاون مع شركاء البحث.⁵ وقد ترأس معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) هذا المشروع بالتعاون مع ميرسي كور (Mercy Corps) والمعهد العربي للدراسات الأمنية (ACISIS)، بتمويل من المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NWO). شركاء البحث في لبنان وتونس كانوا المركز اللبناني للدراسات (LCPS) ومؤسسة الياسمين للبحث والتواصل (JF)، على الترتيب.

⁵ تنشر باللغتين الإنجليزية والعربية ويمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني لمعهد WANA على العنوان التالي:
<http://wanainstitute.org/en/all-publications?f1=196>

2. المنهجية

يعرض هذا التقرير نتائج مشروع إقليمي امتد لثلاث سنوات تحت عنوان "نحو مقاربة أمنية إنسانية أكثر فاعلية في سياق التهديد الناشئ عن التطرف العنيف في الأردن ولبنان وتونس". يستكشف هذا المشروع العلاقة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب والوقاية من التطرف العنيف. تعتمد مناقشة السياسة في هذه الورقة على نتائج البحوث الميدانية في 18 مجتمعاً في الأردن ولبنان وتونس. وتتضمن المناطق التي جرى فيها البحث بؤراً للتطرف والمجتمعات المستضيفة للاجئين والمناطق المهمشة في كل دولة. وجاءت هذه المناطق على النحو الآتي: في الأردن، عجلون والمفرق والرصيفة والكرك والطفيلة وشرق عمان (خريطة 1)؛ في لبنان، بعلبك وطرابلس وزغرتا وصيدا وكفر نبرخ (خريطة 2)؛ وفي تونس، طبرسق وقرطاج وبن قردن ودوار هيشر ومنزل بورقيبة وجربة (خريطة 3).

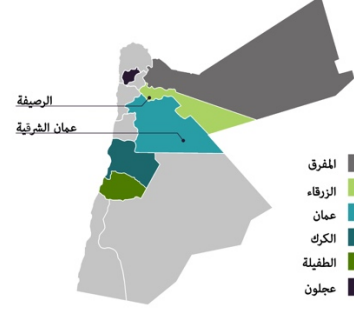
الشكل (٣): خريطة تونس.



الشكل (٢): خريطة لبنان.



الشكل (١): خريطة الأردن.



للاستفاضة حول معايير الاختيار لكل مجتمع من المجتمعات الـ 18 المختارة، التزم الاختيار بأن يكون ثلث المجتمعات الـ 18 تمثل، كحدٍ أدنى، عينة بحثية ليؤر ساخنة للتطرف، وثلثها الآخر يمثل عينة بحثية لمجتمعات مستضيفة للاجئين بينما مثل الثلث الأخير من المجتمعات المختارة عينة بحثية محكمة. علاوة على ذلك، فقد عكست المجتمعات تنوعاً جغرافياً بين الشمال والجنوب والوسط، بالإضافة إلى تنوع التركيز الطائفي/العرقي والاجتماعي المختلف في المجتمعات المختارة. كذلك، راعت العينة البحثية التنوع الحضري/الريفي للمجتمعات المختارة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم السكان في المجتمعات المذكورة لم يكن عاملاً حاسماً في اختيارهم حيث تم التركيز على جودة المدخلات المختلفة الممكن جمعها وتنوعها.

جمعت أنشطة البحث الميداني آراء ووجهات نظر 1732 مشاركة ومشارك، من ضمنهم 841 امرأة (48.5%). لقد تضمن المشاركون في البحث مسؤولين من الحكومة المحلية وضباط الأمن ورجال الدين ورؤساء العشائر المحلية والنشطاء من المجتمع المدني والسكان المحليين المستضعفين، ومن ضمنهم أولئك المعرضين لخطر التجنيد المتطرف.

في المجموع، شملت أنشطة البحث الميداني 163 مقابلة فردية؛ وحلقات نقاش مركزة مع 254 مشارك ومشاركة. هذا بالإضافة إلى ثلاث ورشات عمل ليوم واحد في كل مجتمع، حيث انضم إلى المناقشات 912 شخصاً من أصحاب المصلحة والشأن المحليين، كما شارك 137 شخصاً من صانعي السياسات والأكاديميين والمختصين في مختبرات السياسة الثلاثة. بالإضافة إلى انضمام 266 مشاركاً ومشاركة لحلقات النقاش المركزة للتحقق (الجدول 1).

الجدول (١): توزيع المشاركين في الأنشطة البحثية وفق النوع الاجتماعي.										
حلقات النقاش المركزة للتحقق		مختبرات السياسات		ورش العمل		حلقات النقاش المركزة		المقابلات الفردية		النشاط البحثي
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	الجنس
61	39	17	23	161	155	45	46	25	29	الأردن
38	41	20	19	171	124	43	40	19	35	لبنان
30	57	23	35	133	168	47	33	8	47	تونس
129	137	60	77	465	447	135	119	52	111	المجموع
266		137		912		254		163		
1732										

لقد اعتمد اختيار أسئلة البحث في الأردن ولبنان وتونس على ثلاثة عوامل. أولاً، تشترك الدول الثلاث في تعداد متقارب من السكان، ويمكن مقارنتها نسبياً من حيث الحجم. ثانياً، تأثرت الدول الثلاث بعدم الاستقرار الإقليمي وموجات اللاجئين من سوريا وليبيا. وثالثاً، تمثل كل دولة من هذه الدول شكلاً مختلفاً من الهشاشة. وتوضيحاً لما تقدم، تونس ذات ديمقراطية ناشئة؛ وقد عانى لبنان لفترة طويلة من الحكم الهش نتيجة للانقسامات الطائفية والسياسية؛ بينما عانى الأردن، على الرغم من الحكم الملكي المستقر، من تداعيات الحروب الإقليمية مع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. علاوة على ذلك، واجهت الدول الثلاثة تحديات أمنية تتعلق بالتطرف العنيف، سواء تمثل السبب في أعداد المواطنين الكبيرة نسبياً الذين انضموا إلى حركات التطرف العنيف في الخارج (وخاصةً تثير مسألة المقاتلين العائدين)، أو من الخارج بسبب استهدافها من قبل عدد من هجمات التطرف العنيف.

في المجموع، تم عقد 238 نشاطاً بحثياً في جميع أنحاء الأردن ولبنان وتونس (الجدول 2). يقدم الجدول أدناه تفاصيل الأنشطة المذكورة:

الجدول (٢): المجموع الكلي للأنشطة البحثية.				
مختبرات السياسات	المقابلات	حلقات النقاش المركزة	ورش العمل	البلد
1	55	13	12	تونس
1	54	11	12	لبنان
1	54	12	12	الأردن
3	163	36	36	المجموع
238				

3. إعادة تصور الأمن الإنساني

اعتمادًا على أدلة تناقش العلاقات بين مقاربات الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب ومكافحة التطرف العنيف، يهدف هذا المشروع البحثي إلى دراسة كيفية إعادة تصور مقاربة الأمن الإنساني وتنفيذها بما يتفق مع، يساهم في، ويحقق التوازن والسياسات الهادفة إلى مكافحة تهديدات التطرف العنيف العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم التوصل إلى أربع نتائج من النقاش مع المشاركين في الأبحاث حول إعادة تصور الأمن الإنساني.

أولاً، تفهم المجتمعات المحلية الأمن الإنساني على نحوين: (أ) الخدمات التي تلبي احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، (ب) الأفكار المجردة التي تلبي القيم الإنسانية الأساسية. وتمت إعادة التصور بين الاثنين تبادلياً. وبالنسبة لبعض المستجيبين، يقابل الأمن الإنساني الخدمات في قطاعات مثل الإسكان والتعليم والبنية التحتية والصحة. ومن جهةٍ أخرى، عبر مستجيبون آخرون عن فهم مختلف للأمن الإنساني يتمثل في توفير الحريات والحقوق. ويشمل ذلك الحوكمة المُمثّلة، والتحرر من الخوف (على الرغم من عدم معرفة المشاركين بأن ذلك عنصر رئيسي في تعريف الأمن الإنساني)⁶ والحقوق السياسية وما شابه ذلك. حدد المستجيبون الأمن الإنساني من خلال المكاسب المجردة التي ستؤدي في النهاية إلى الشعور بالأمن والحماية. وأشاروا إلى أمن الهوية والأمن الروحي كركائز أساسية لتعريفهم الأمن الإنساني، على سبيل المثال.

ثانياً، عرّف المشاركون الأمن الإنساني عبر غيابيه؛ حيث يشير سكان كافة المناطق عموماً إلى مظاهر انعدام الأمن الإنساني بدلاً من تحديد ماهية مقومات الأمن الإنساني. إن عدم القدرة على التعبير عن ماهية الأمن الإنساني يعكس عدم وجود تصور ثابت لهذا المفهوم، وبالتالي الافتقار إلى أدوات تبسيطه لتحسين تداول العامة له.⁷ وعلى صعيدٍ آخر، يشير هذا التوجه إلى انعدام الأمن الإنساني عندما يُطلب تعريفه أو تصوره، إلى المدى الذي تغطّي فيه المظالم المحيطة (السياقية) على حياة المواطنين. توجه مختلف الاحتياجات الإنسانية غير المتوفرة (في تعريف ماسلو)⁸ تركيز المستجيبين إلى شرح إحباطاتهم بدلاً من التعبير عن أفضل السيناريوهات. ومن هذا المنطلق، يُترجم ما سبق إلى عدم القدرة على التعبير عن حلول فعالة أو توصيات سياساتية ذات صلة. لقد بدا واضحاً أن المشاركين يروا أنفسهم كمستقبلين عاجزين أمام عدم كفاءة الدولة، ويقفون في الطرف المتلقي لألية صنع السياسة، دون تأثير يذكر على عملية الصنع والتطوير ذاتها.

ثالثاً، ما زال التفكير الاستراتيجي للحكومات يفتقر لرؤية وتوظيف مقاربة الأمن الإنساني كأداة سياساتية تشغيلية. ففي بعض الحالات، يدرك صانعو السياسة ذلك ولكنهم غير قادرين على تفعيل مقاربة الأمن الإنساني على نحوٍ يربط بين تصميم سياساتهم ومؤشرات محسنة للأمن الإنساني. ولغايات التوضيح، في مختبرات السياسات التي جمعت 137 شخصاً من أصحاب المصلحة والشأن، بدا جلياً أن صانعي السياسة هم الأقل معرفةً بالأمن الإنساني من حيث المفهوم.⁹ وهذا ينطبق على مسؤولي الحكومة على الصعيد الوطني وموظفيها المحليين الذين تمت مقابلتهم محلياً. بينما بدت معرفة المفهوم في الجهات الفاعلة والأوساط الأكاديمية في المجتمع المدني أوسع، وأبدوا استعداداً أعلى للربط بين تصميم السياسات وبرامج الأمن الإنساني واحتواء النزاع.

⁶ وحدة الأمن الإنساني، الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأمم المتحدة، يمكن الاطلاع عبر: <https://www.unocha.org/sites/dms/HSU/Publications%20and%20Products/Human%20Security%20Tools/Human%20Security%20in%20Theory%20and%20Practice%20English.pdf>

⁷ ماهر الزغلامي والباحث المساعد حلمي التومي، نحو تطوير مفهوم الأمن الإنساني ومقارباته للوقاية من ظاهرة التطرف العنيف ومكافحتها في تونس، لمعهد WANA على العنوان التالي:

http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Final_%20TCR_English_25_July.pdf

⁸ Saul McLeod، تسلسل الهرمي للاحتياجات في Maslow، علم النفس المبسط (2018)، يمكن الاطلاع عبر:

<https://www.simplypsychology.org/maslow.html>

⁹ تقرير مختبر السياسات في الأردن، "إعادة تصور الأمن الإنساني في الأردن"، 12 تموز، 2018، متاح عبر:

http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/NWO_PolicyLab_ReconceptualisingHumanSecurityInJordan.pdf

تقرير مختبر السياسات في لبنان، "إعادة تصور الأمن الإنساني في لبنان"، 10 كانون الثاني و26 شباط 2019، يمكن الاطلاع عبر: <http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/Reconceptualising%20Human%20Security%20in%20Lebanon.pdf>

وتقرير مختبر السياسات في تونس (باللغة العربية)، "نحو سبل أكثر فعالية لمقاربات الأمن الإنساني في تونس"، 7 آذار 2019، متاح على: <http://bit.ly/36ToxOX>

رابعاً، يفضل المستجيبون التركيز على برامج الأمن الإنساني طويلة الأمد بالتوازي مع سياسات الأمن الصلب على المدى القصير. وفي معظم المجتمعات، عبّر السكان المحليون عن الحاجة إلى والرغبة في تبني سياسات الأمن الصلب قصيرة الأجل التي تتسم بالكفاءة في احتواء التهديدات الفورية. ولكن على المدى الطويل، يتفق معظم المجيبين على ضرورة التركيز على برامج الأمن الإنساني طويلة الأمد بنسبة تتراوح بين 80 و70% لبرامج الأمن الإنساني على المدى الطويل ممزوجةً بتدابير سياسات الأمن الصلب بنسبة 20-30%. لقد تمثلت الفترات الوحيدة التي عبر فيها المستجيبون عن تفضيلهم الواضح لسياسات الأمن الصلب على حساب الأمن الإنساني في أوقات كانت فيها التهديدات حاضرة ومباشرة، كما هو الحال في طرابلس والكرك.

ومن الجدير بالذكر، إعراب المشاركين عن بعض المخاوف من عدم فاعلية التركيز الحالي على سياسات الأمن الصلب على المدى الطويل. وأوضحوا أن بعض التدابير، مثل الاعتقالات والمداهمات والقيود المختلفة على حرية التعبير، يمكن أن تؤدي إلى أشكال مختلفة من الانتقام العنيف من جانب السكان المحليين الذين يشعرون ببساطة بالاستياء من الأساليب الخشنة التي يستخدمها الفاعلون الأمنيون أو القيود المختلفة التي توضع على حرية الشعب في التجمع و/أو التعبير. وتجدر الإشارة هنا إلى تطرق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التطرف العنيف في أفريقيا إلى استنتاج مماثل¹⁰.

يشير هذا المزيج المقترح سؤالاً مهماً: هل يجب إدراج سياسات الأمن الصلب ضمن إعادة التصور الجديدة للأمن الإنساني؟ وفي حال الإجابة بنعم، كيف يتم توضيح ذلك على نحو أفضل وما هي شروط ذلك الإدراج؟

لم يقدم المستجيبون رداً على هذا التساؤل. فمن الناحية الأولى، افترض في هذا المشروع أن سياسات الأمن الصلب تختلف مفاهيمياً وتشغيلياً عن برامج الأمن الإنساني. لذلك، لم تتطرق أسئلة كافة الأنشطة البحثية إلى قياس حجم الدعم لإدراج سياسات الأمن الصلب في تعريف/ تصور الأمن الإنساني. ومن ناحية أخرى، أبدى المستجيبون مستويات مختلفة من الحذر عند تناول سياسات الأمن الصلب، ويرتبط ذلك بثقافات القمع التي تستوجب عدم تشجيع المواطنين على مناقشة المقاربة الأمنية ونهجها وسياساتها وتدابيرها، ويستثنى لبنان فقط مما سبق. ولكن نظراً لأن المعلومات العامة حول قطاع الأمن محدودة أيضاً، لم يوضح المستجيبون في لبنان هذا الأمر. فهذا الخوف أو عدم القدرة على مناقشة التدابير الأمنية يعيق أي نقاش جدي حول كيفية توجيه سياسات الأمن الصلب أو مدى ضرورة إعادة التصور للسياسات الأمنية في المقام الأول، قبل التمكن من معالجة إدراجها في التعريف الجديد للأمن الإنساني.

يدور هنا سؤال آخر حول دور الدولة في التعريف الجديد للأمن الإنساني. يشير مفهوم الأمن الإنساني كما يتضح في الأدبيات إلى الفرد على اعتباره الوحدة الأساسية في التحليل. ولكن نظراً لأن معظم المشاركين في البلدان الثلاثة عرّفوا انعدام الأمن الإنساني من خلال الخدمات الأساسية الضعيفة أو غير الموجودة المفترض تقديمها من الدولة، فهذا يشير مسألة ضرورة أن يعكس تصور الأمن الإنساني دور الدولة المركزي في تقديم برامج الأمن الإنساني وتعميمها وضمان توافرها. خلال المناقشات، بدا واضحاً أن السكان المحليين يحملون الحكومات، الوطنية والمحلية، المسؤولية عن انعدام شعور الأمن لديهم. وفي كثير من الحالات، اعتبرت الحكومة أكثر الجهات فاعلية وأقلها موثوقية في تنفيذ برامج الأمن الإنساني.

تعطي هذه المسألة حول الجهات الفاعلة الموثوقة وجهات نظر مهمة في برامج الأمن الإنساني في المنطقة. فقد عبرت المجتمعات المحلية عن وجهات نظر متشعبة حول الكيان/الجهة الذي حاز على أعلى موثوقية في توفير برامج الأمن الإنساني. وشمل ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي (شرق عمان / الأردن)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (بن قردان / تونس)، والأحزاب السياسية المحلية، أو الشبكات الزبائنية القائمة على أصحاب النفوذ. وفي مناطق قليلة، اعتبر الجيش الوطني كمثل موثوق؛ وهذا يعكس الثقة القائمة على التجارب الفعلية التي قدمت فيها هذه الجهات الفاعلة خدمات عملت على تحسين الأمن الإنساني للسكان المحليين. ويوضح هذا الاختلاف في الجهات الفاعلة الموثوقة حجم الفجوة التي فشلت الحكومة في ردمها بين الحكومة وبين مقدم الخدمة والمواطنين. كما ظهرت عدة جهات فاعلة أخرى استحوذت على دورها واكتسبت الموالاة المحلية نتيجة لذلك.

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رحلة التطرف في أفريقيا (2017)، يمكن الاطلاع عبر:

<http://journey-to-extremism.undp.org/content/downloads/UNDP-JourneyToExtremism-report-2017-english.pdf>

وهنا يظهر السؤال الثالث الذي تثيره هذه المناقشة حول الأمن الإنساني، وهو مدى ضرورة أن تستند إعادة تصور الأمن الإنساني على الجهات الفاعلة الموثوقة أم الموجودة. على سبيل المثال، أشير أعلاه إلى ضرورة وجود دور مركزي للدولة في الأمن الإنساني المعرف حديثاً، على الرغم من كونها جهةً فاعلةً غير موثوقة. ولكن السؤال المطروح هنا هو مدى الحاجة إلى إعادة تصور "الأمن الإنساني" على أساس العناصر الفاعلة الحالية، وليس بالضرورة الجهات الموثوقة. فعلى سبيل المثال، تطرق السكان المحليون في طرابلس إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية هي الأكثر قدرة على تقديم برامج الأمن الإنساني، لكنها ليست موثوقةً بالضرورة. وينطبق ذات الأمر على العناصر الحزبية في لبنان. وبالتالي، يصبح السؤال هنا، ما إذا كان "الأمن الإنساني" مفهوماً يتعلق بالجهات الفاعلة التي تعمل على تحسين "الأمن الإنساني" للأفراد أو يرتبط بالجهات الموثوقة المتوقع منها القيام بذلك.

تمتلك هذه الأسئلة القدرة على إرشاد البحوث المستقبلية حول الأمن الإنساني في المنطقة وغيرها. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المشروع البحثي، الذي تم إجراؤه في 18 مجتمعاً بمختلف الخصائص الديموغرافية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، يمكن الاسترشاد به في البحوث المستقبلية حول الأمن الإنساني في هذه الاتجاهات.

وفي ضوء التحفظات والأسئلة التي تمت مناقشتها أعلاه، وبناءً على مدخلات المستجيبين ونتائج البحث، يتم تعريف الأمن الإنساني على النحو التالي:

الأمن الإنساني هو حالة من السلام الفردي والجماعي يتحقق بوجود بيئةٍ ملبيةٍ لاحتياجات الأفراد الأساسية ومن خلال التشريعات الكافلة لحقوق كافة المواطنين وواجباتهم. والدولة التي تعمل على تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وترسخ المواطنة والانتماء.¹¹

¹¹ تقرير مختبر السياسات في الأردن، "إعادة تصور الأمن الإنساني في الأردن"، 12 تموز، 2018
http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/NWO_PolicyLab_ReconceptualisingHumanSecurityInJordan.pdf,
تقرير مختبر السياسات في لبنان، "إعادة تصور الأمن الإنساني في لبنان"، 10 كانون الثاني و26 شباط 2019، يمكن الاطلاع عبر:
<http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/Reconceptualising%20Human%20Security%20in%20Lebanon.pdf>
وتقرير مختبر السياسات في تونس (باللغة العربية)، "نحو سبل أكثر فاعلية لمقاربات الأمن الإنساني في تونس"، 7 آذار 2019، متاح عبر:
<http://bit.ly/36ToxOX>

4. التهميش

يوجد هناك شعور حاد بالتهميش تم رصده في جميع المجتمعات الثمانية عشر التي تمت دراستها في الأردن ولبنان وتونس على الرغم من اختلاف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتركيبية الديموغرافية. وعلى الرغم من اختلاف مستوى التهميش، بقي تأثيره في عزوف السكان المحليين وانعدام ثقّتهم في حكوماتهم أمر لا مفر منه؛ وهذه مسألة مثيرة للقلق لأن التهميش قد أثبت دوره كمحرك للتطرف العنيف وغيره من أشكال الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.¹²

يوجد طريقتان لتفسير هذا الشعور العميق بالتهميش:

– أولاً، هناك شعور بغياب الدولة بسبب برامج الأمن الإنساني الضعيفة، حيث تبدو الدولة أمام السكان المحليين كمزود خدمة غير موجود. كما أن المظالم، مثل عدم كفاية المواصلات العامة في الطفيلة (الأردن)، أو الافتقار إلى فرص عمل قانونية في بعلبك (لبنان)، أو سوء إدارة تعاطي المواد المخدرة (المخدرات) في دوار هيشر (تونس) تعكس مباشرة مدى إهمال الحكومات للاحتياجات الأساسية للسكان. وفي تصور السكان، الأمن الإنساني هو حالة يتم فيها تلبية هذه الاحتياجات الأساسية بطريقة كريمة. ضمن هذا السياق، أشار مسؤول بلدية شارك في الأنشطة البحثية في الأردن، بأن الدعم المالي المقدم للنساء المستضعفات هو أمر أكثر استهجاناً من المساعدة ذاتها بسبب الطريقة المهينة التي تقدم بها الوزارة المعنية هذه المساعدة.¹³

– ثانياً، ينظر السكان المحليون إلى التدابير الأمنية الانتقائية والمفرطة في المجتمعات المحلية كشكل من أشكال الوجود السيئ أو غير الواضح للدولة. في بعض مناطق الانقسام الطائفي مثل طرابلس، يُعتقد أن العملية الأمنية في عام 2016 و عام 2019 هي عمليات منفذة على نحو انتقائي وتستهدف السنة في لبنان تحديداً مقارنة بالتدابير الأمنية المطبقة عندما يتعلق الأمر بالطوائف الأخرى.¹⁴ وبالمثل، ينظر السكان المحليون إلى استخدام القوة المفرطة في عجلون كمتسبب في الضرر لقطاع السياحة الناشئ في المنطقة، في وقت تهمل فيه الدولة المدينة من حيث تقديم باقي الخدمات. وفي المحصلة، تؤدي هذه الطرق إلى الفئاعة التي ترى أن الدولة موجودة عندما تريد تأديب الأشخاص، ولكنها تغيب عندما يتعلق الأمر بخدمة الناس أو تقديم حقوقهم.

علاوة على ذلك، يعكس التهميش ضعف الحكم المحلي واللامركزي. في كافة المناطق التي تمت دراستها، اشتكى السكان المحليون من تهميشهم بسبب المسافة بينهم وبين العواصم بغض النظر عن الاختلافات الموضوعية في مستويات التهميش. أي بعبارة أخرى: تهميش ذو محرك جغرافي.

فعلى سبيل المثال، أعرب سكان في بن قردان ودوار هيشر عن تهميشهم على الرغم من اختلاف المسافة الفعلية لكل من المدينتين عن العاصمة التونسية، تونس. كما اشتكى المشاركون في كل من الكرك والطفيلة من التهميش رغم أن الجدل يفيد بأن الكرك تحصل على مستوى خدمة أفضل مقارنةً نسبياً بالطفيلة. وفي لبنان، كان التعبير عن التهميش ونقص البرامج الممنهجة والكافية في طرابلس انعكاساً لذات الصدى في بعلبك. بالتالي، وبغض النظر عن المؤشرات الموضوعية، يعتبر السكان المحليون أنفسهم مهمشين إن لم يعيشوا في العاصمة. وهذا بالضرورة يثير المخاوف حول إخفاق تجارب اللامركزية الأخيرة في هذه البلدان وقدرة الدولة على التكفل بتوزيع مقدرات التنمية على قدم المساواة.

وهذا يسلط الضوء على نقص المعرفة حول الأمن الإنساني بين صانعي السياسات وكيف يؤثر القصور في اعتماد مقاربة الأمن الإنساني استراتيجياً على المواطنين عملياً. إن عدم قدرة صانعي السياسة على فهم الأمن الإنساني وتفعيله وتقدير

¹² Hannah Brock، تهميش عالم الأغلبية، ودوافع انعدام الأمن والجنوب العالمي، مجموعة أكسفورد للأبحاث (فبراير، 2011)، متاح عبر: <https://www.files.ethz.ch/isn/138984/Marginalisation%20and%20Insecurity%20in%20the%20Global%20South,%202012.pdf>

وموجز السياسة الأوروبية حول الشباب، آذار 2017، متاح على: http://www.iai.it/sites/default/files/p2y_pb_3.pdf

¹³ د. نفين بندقي، ولينا الحاج، قراءة بين الأمنين الإنساني والسكاني، الرصيفة نموذجاً. (عمان: معهد WANA، 2019)، متاح عبر: http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Publication_Russeifa_English.pdf

¹⁴ بارق محادين، نحو أمن إنساني شامل في طرابلس، (عمان: معهد 2019)، استناداً إلى البحث الميداني والنتائج الموجزة لفريق LCPS متاح عبر:

<http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Tripoli%20English%20Final%20Report.pdf>

أهميته كأداة شاملة طويلة الأمد لمعالجة محركات الصراع، تنعكس عبر برامج الأمن الإنساني الضعيفة والحكم غير الفعال و/أو عدم ارتباط الدولة على نحو كامل مع السكان المحليين وخاصة في المناطق البعيدة عن العاصمة. ويمكن رؤية التعبير عن مظاهر هذا التأثير بوضوح في السخط الملحوظ الصادر عن الأطراف في البلدان الثلاثة المعنية، لأن التهميش يترجم مباشرة إلى غضب. كما أن دراسة التحولات في شروط الخلاف السياسي والحركات الاجتماعية في هذه البلدان منذ الثورات العربية في 2011 تدعم هذا المسار.

عند اجتماعها، تثير هذه المخاوف سؤالين مهمين: ما هو تأثير غياب الدولة في ظهور جهات فاعلة محلية موثوقة؟ في لبنان، ينعكس ذلك على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الموثوقة المختلفة في كل مجتمع. في بعلبك، تتمثل في كيانات موازية للدولة، وفي صيدا، تتمثل في الجهات غير الحكومية، وفي طرابلس تتمثل في منظمات المجتمع المدني. يتجه السكان إلى تحويل ولائهم عن الدولة المخففة في تقديم برامج الأمن الإنساني، إلى كل من يستطيع توفيرها بدلاً عنها. أي إنه تم رصد فراغ اجتماعي واقتصادي وتنموي واضح تملؤه جهات فاعلة غير حكومية. وهذا يزيد من ابتعاد الدولة عن مواطنيها.

وهذا يقود إلى سؤال حاسم آخر: ما هو الشكل المطلوب لوجود الدولة؟ من الناحية المثالية، يجب أن تتولى الدولة دور المراقبة والإشراف، إن لم يكن تنفيذ برامج الأمن الإنساني. ومع ذلك، لا تستطيع الحكومات الوطنية الضعيفة تحقيق ذلك، ولم ينتج بعد عن التجارب الحديثة في نماذج اللامركزية أشكالاً فعّالة من الحكم والحكم المحلي.¹⁵

في بعض المجتمعات، يحل قطاع الأمن محل الحكومة كمزود للخدمة. في الطفيلة في جنوب الأردن، يدير الجيش، على سبيل المثال، المستشفى الوحيد ويوفر بعض مشاريع البنية التحتية الرئيسية. ونتيجة لذلك، أصبحت الدولة المدنية محاطة بالجيش، مما يلغي الخط الفاصل بين الدور المدني للحكومة والدور العسكري للجيش. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديناميكيات المعقدة للعلاقات المدنية-العسكرية في هذه البلدان تفتقر للبحث المكثف والمعق وتطلب بالتالي المزيد من التحقيق البحثي مستقبلاً.¹⁶

¹⁵ انظر على سبيل المثال، مراجعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للحكومة المفتوحة حول الأردن (2017)، متاح عبر: <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf>, سارة يركس ومروان المعشر، اللامركزية في تونس: تمكين المدن وإشراك الأشخاص، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي (2018)، يمكن الاطلاع عبر:

<https://carnegieendowment.org/2018/05/17/decentralization-in-tunisia-empowering-towns-engaging-people-pub-76376>

موجز تقارير الديمقراطية (2019)، 2019: "عام اللامركزية" في لبنان؟ متاح عبر:

<https://democracy-reporting.org/2019-the-year-of-decentralisation-for-lebanon/>

¹⁶ يستكشف مركز كارنيغي للشرق الأوسط هذه المسألة من خلال برنامجهم حول العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية، يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذا البرنامج عبر الرابط التالي:

<https://carnegie-mec.org/specialprojects/ArabCivilMilitaryRelations/?lang=en>

5. الأمن المُتَعَثِّر

يدرس هذا المشروع دور سياسات الأمن الصلب. تؤدي هذه السياسات وظيفة تقليدية لحماية الدولة وحدودها من حيث الجوانب العسكرية والأمنية. وتنقسم هذه السياسات إلى قسمين: الإجمالي والتشريعي. يتعلق الجزء الإجمالي بالتدابير الأمنية مثل المداهمات والاعتقالات واستخدام القوة والإجراءات داخل السجون. ومن ناحية أخرى، يتعامل الجزء التشريعي مع القوانين والتشريعات التي تنظم البيئة الحاكمة من أجل تنفيذ سياسات الأمن الإجرائية،¹⁷ مثل قوانين مكافحة الإرهاب أو قوانين الأمن السيبراني.

لقد سعى المشروع إلى تقييم أثر سياسات الأمن الصلب على جهود الوقاية من التطرف العنيف وعلى برامج الأمن الإنساني، مع الافتراض الأساسي بأن تدابير الأمن الصلب تتضمن إمكانية عرقلة برامج الأمن الإنساني الناجحة والشاملة، ويمكن أن تعزز التطرف العنيف عندما تكون القوة انتقائية أو مفرطة. تكمن القيمة المضافة لهذا البحث ونتائجه في استكشاف تأثير تدابير الأمن الصلب على جهود الوقاية من التطرف العنيف، بالإضافة إلى دراسة تأثيرها في زيادة الفجوات في الأمن الإنساني. وقد تم التأكيد على كلا المسارين في التأثير؛ في جميع الأنشطة البحثية، أكد المشاركون بحسم وجود صلة مباشرة بين محركات التطرف العنيف ومواطن الضعف في برامج الأمن الإنساني.

أدت سياسات الأمن الصلب إلى الحد من تنفيذ برامج الأمن الإنساني المتعلقة بالتماسك المجتمعي والمشاركة السياسية، على سبيل المثال. وقد قدم المشاركون من المفرق والطفيلة في الأردن أدلة على كليهما؛ حيث تشمل السياسات الأمنية في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر: القيود المفروضة على المواقع، عدد المشاركين ومواضيع الدورات التدريبية أو برامج بناء القدرات التي يمكن للمنظمات المحلية العمل بها، وتقييد احتمالات توظيف أفراد أسرة المشتبه فيه، أو إلغاء خدمة أو برنامج بشكل مباشر.

يؤدي التهميش المقترن بالسياسات الأمنية القمعية إلى معاداة القطاع الأمني، وهذا بدوره يمكن أن يرفع من خطر التطرف العنيف. تتمثل هذه العداوة في العديد من المظاهر كما هو الحال في مباريات كرة القدم أو الجنازات أو، في الآونة الأخيرة في تونس، تمثلت في أشكال التعبير الديني التي تصف الجهات الأمنية بالطغاة،¹⁸ ويساهم استخدام القوة الانتقائية والإفراط في زيادة هذا الخطر. تؤكد الأدلة من الرصيفة في الأردن ومنزل بورقيبة في تونس ذلك، في حين أن الاستخدام المتوازن لسياسات الأمن الصلب من أجل احتواء التطرف العنيف هو أمر مرحب به من السكان المحليين.

في الواقع، تفضل المجتمعات المحلية وجود صيغة للأمن تجمع بين سياسات الأمن الصلب على المدى القصير لمواجهة التهديدات الفورية مع برامج الأمن الإنساني طويلة الأجل. تبدي المجتمعات التي تواجه تهديدات مثل بعلبك والكرك، أو تلك الحدودية مثل المفرق وبن قردان، تقديرها تجاه التأثير الفوري لسياسات الأمن الصلب في احتواء التهديدات. ومن المثير للاهتمام أيضًا، أن النساء في لبنان يفضلن سياسات الأمن الصلب لأن وجود وحضور قطاع الأمن يقلل من المضايقات والتحرش، وبالتالي رفع أمنهن الشخصي.¹⁹ وهنا، كان التطرق إلى البعد الجندي الواضح لتأثير هذه السياسات، لكن يجب استكشافه على نحو أوسع في الأبحاث المستقبلية.

صرح جميع المستجيبين بتفضيل سياسات الأمن الصلب كإجراء قصير الأمد فقط لأنه محدود التأثير. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع نهجا شاملا وطويل الأجل للأمن الإنساني للتمكن من معالجة مختلف محركات الصراع المحلية.

غالبًا ما يخفق قطاع الأمن في رؤية هذه العلاقة، فهو يوظف إجراءات الأمن الصلب ويتوقف عند هذا الحد. وبالتالي، ينظر إليها على أنها الوسيلة والغاية. وهذا في حين يرى السكان المحليون سياسات الأمن الصلب كإجراء فوري فقط يعجز عن احتواء التهديدات ذاتياً. فقط في لبنان، أظهر الفاعلون الأمنيون فهماً لهذه العلاقة والدور المركزي الذي يجب أن

¹⁷ د. نفين بندقي، بارق محادين ولينا الحاج، محددات الأمن الإنساني والأمن الصلب في عجلون (عمان - معهد WANA 2019) متاح عبر:

<http://wanainstitute.org/en/publication/determinants-human-security-and-hardsecurity-ajloun>

¹⁸ وتقرير مختبر السياسات في تونس (باللغة العربية)، "نحو سبل أكثر فعالية لمقاربات الأمن الإنساني في تونس"، 7 آذار 2019، متاح على:

[http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Final %20TCR English 25 July.pdf](http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Final%20TCR%20English%2025%20July.pdf)

¹⁹ زينة الحلو، سامي زعيب، مي تميم، ود. نفين بندقي، السياسات الطائفية والأمن الإنساني وجهود منع التطرف العنيف في لبنان، معهد

(2019 WANA)، متاح عبر:

[http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Lebanon-%20English%20Report %2030-6.pdf](http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Lebanon-%20English%20Report%2030-6.pdf)

تقوم به برامج الأمن الإنساني لاستكمال سياسات الأمن الصلب. أما في الأردن وتونس، لم يوجد ما يدل على هذا الفهم الشامل.

- توضح بعض الفروق الأساسية الكامنة الترابط بين سياسات الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب وكيف يمكن أن يؤثر الضعف في برامج الأمن الإنساني على فاعلية سياسات الأمن الصلب.
- يرى المستجيبون أن الدولة تشمل الحكومة وقطاع الأمن. عندما يكون الأمن الإنساني ضعيفاً ويلقى اللوم في ذلك على الحكومة، يتم توجيه جزء من هذا اللوم والمعاناة الناتجة عن ذلك إلى قطاع الأمن أيضاً، مما يزيد من المساهمة التبعية بسبب الافتقار المبدئي والموسع للثقة في الحكومة.
- وبالمثل، يمتد انعدام الثقة في الحكومة بعد بلوغ حد معين إلى قطاع الأمن، مما يحد من قدرة القطاع الأمني على تنفيذ السياسات الأمنية.

في الأردن على سبيل المثال، كان هنالك توجه نحو تقديم مشروع قانون حول الأسلحة والذخائر لتنظيم استخدام الأسلحة الصغيرة ورقابتها بين المواطنين. وفي حين أنه لا يوجد تقدير واضح لعدد الأسلحة المتداولة في البلد رسمياً؛ إلا أن وزير الداخلية أشار إلى تداول حوالي 10 ملايين قطعة من الأسلحة غير المرخصة في الأردن، قبل أن ينفي بيان آخر هذا الرقم.²⁰ مع ذلك، لم يُبدِ العامة استعداداً ورغبة في التعاون بسبب عدم ثقتهم في الحكومة. وتشمل أسباب عدم الثقة في هذه الحالة تحديداً المخاوف من كون هذا الإجراء خطوة أولى نحو تنفيذ تدبير سياسي معين، أو أنه يمثل خطوة لاحتواء قوة المكون العشائري في الدولة. وبغض النظر عن الأسباب الدقيقة وراء هذا التشكيك، يأتي ما سبق كمثال واضح على دور انعدام الثقة في الحكومة -كمقدم لبرامج الأمن الإنساني- في امتداد انعدام الثقة إلى قطاع الأمن؛ وهذا يعوق تنفيذ السياسات الأمنية التي يمكن أن تكون ضرورية أو حقة.

يتعلق انعدام الثقة أيضاً بالمخاوف حول خضوع التدابير الأمنية لمحرركات سياسية، ويأتي المثال أعلاه كمثال على ذلك. وكمثال آخر: قناعة السكان المحليين في صيدا وعين الحلوة بأن التدابير الأمنية هي أداة سياسية لاستهداف السنة، وقد أدت هذه المخاوف إلى خسائر إنسانية فادحة في الدول ذات الانقسامات الطائفية مثل لبنان أو العراق على سبيل المثال.

في المحصلة، يؤدي تحسين برامج الأمن الإنساني وتعزيزها إلى تحسين الاستجابة لسياسات الأمن الصلب. كما ستخفف المخاوف من المحركات السياسية وراء التدابير الأمنية في حال وجود آليات للمشاركة السياسية والحوار المدني العسكري وحرية التعبير. في العموم، تمر العلاقة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب بدورة من التأثير (الشكل ٤): تستجيب برامج الأمن الإنساني لاحتياجات الناس الأساسية، وبالتالي تحسن من شعورهم بالأمان الشخصي وتقلل من إحباطاتهم، مما يعزز ثقتهم في الحكومة، وبالتالي ثقتهم في الدولة، وهذا يرفع من استجابة الناس لسياسات الأمن الصلب.

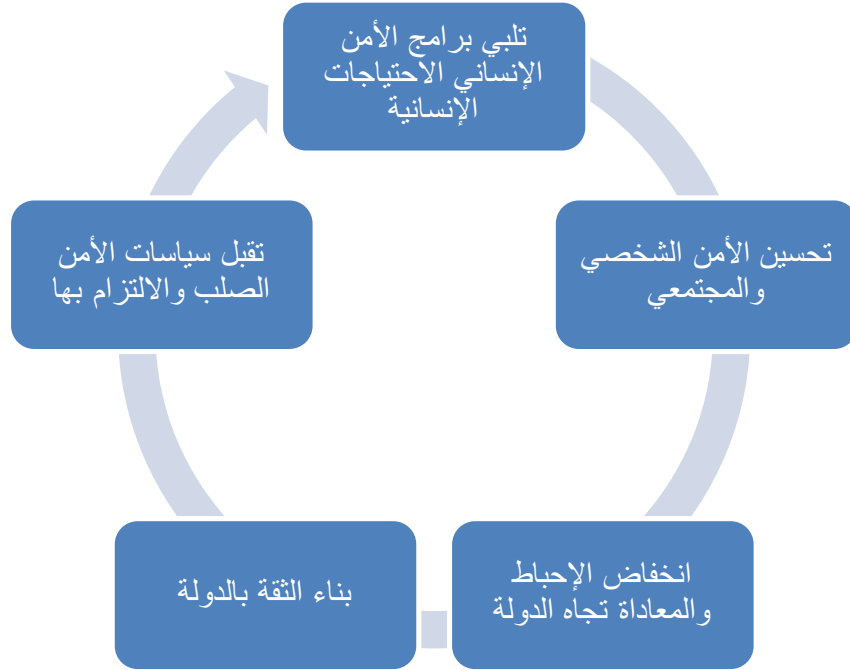
وهكذا يصبح من الواضح أن غياب الدولة قد أدى إلى هذا التعقيد كما نوقش أعلاه في القسم الخاص بالتهميش. فعند ارتفاع فاعلية الدولة ينقلص التهميش ويتلقى العامة وسياسات الأمن الصلب على نحو أفضل. وليس من المستغرب عدم قدرة السكان على التمييز بين فشل الحكومة كمقدم للخدمة وقطاع الأمن المحليين في ظروف معينة؛ فبالنسبة لهم، الدولة غير موثوقة. نقطة وانتهى الأمر.

²⁰ هديل الروابدة، 10 ملايين قطعة سلاح بالأردن.. وجدل سياسي عشائري حول توجهات الحكومة لسحبها (باللغة العربية)، الجزيرة 2019،

يمكن الاطلاع عليها عبر: <http://bit.ly/2Qj0oM3>

وهذا المقال باللغة العربية على عربي 21، متاح عبر: <http://bit.ly/2q153Hq>

الشكل (٤): تحسين الأمن الإنساني يؤدي إلى نجاح سياسات الأمن الصلب.



6. ملاحظات سياساتية

تناولت المناقشة أعلاه إعادة تصور الأمن الإنساني، والدور المهم الذي يلعبه التهميش في التأثير في العلاقة بين الأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف وسياسات الأمن الصلب والعلاقة المعقدة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب. يوجد هناك ثلاث ملاحظات حول نتائج البحوث في الأردن ولبنان وتونس تستحق الاهتمام نظرًا إلى آثارها السياساتية.

أولاً، على الرغم من الجهود المبذولة من القطاعات الأمنية لبناء علاقة مع المواطنين، يرى المستجيبون عمومًا سياسات الأمن الصلب على نحو سلبي. وتشمل هذه الجهود تفعيل دور الشرطة المجتمعية في الأردن وإيصالها بمهمة سد فجوة عدم الثقة والتواصل بين قوات الشرطة والمواطنين،²¹ وإطلاق مبادرة "شرطة الجوار" في تونس كجزء من جهودها لإصلاح القطاع الأمني.²² وهنا يتجه الانتباه إلى السؤال المطروح عن مدى كفاءة إنجاز هذه الجهود، أو ما إذا كان التأثير السلبي للإجراءات الأمنية اليومية يتجاوز/يقبل من الانطباع الإيجابي الذي يحاول القطاع الأمني صياغته حول ذاته محلياً. يتطلب توجه المستجيبين إلى انتقاد التدابير الأمنية نهجاً جديداً للتفكير في تنفيذ السياسات الأمنية والتواصل حولها وتأطيرها.

ثانياً، في جميع أنشطة البحث، لم يشر أي خبير أو ممثل محلي أو ممارس إلى "الأمن الإنساني" في سياقات أخرى أو استند إلى مقارنات مع دول أخرى غير بلدانهم لغايات شرح نقطة ما أو تقديم حجة؛ وهذا يعكس مستوى عدم الاشتباك مع الأمن الإنساني كمفهوم، وأشكال تفعيل السياق و/أو غيابه عن الخطاب الإعلامي والتنموي محلياً. ما زالت هناك ضرورة حتمية لبذل المزيد من الجهود في تسويق مفهوم الأمن الإنساني وجذب الانتباه إلى تنفيذه محلياً وجمع الدروس المستفادة من السياقات الإقليمية المختلفة. ويجب أن ينفذ ذلك على مستوى صانعي السياسات أيضاً، خاصةً في الأردن وتونس حيث أظهرت مختبرات السياسات عدم الإلمام الواضح بالمفهوم وتطبيقاته المحلية.²³

ثالثاً، في كافة الأنشطة البحثية البالغ عددها 238 نشاطاً، لم يتمكن المشاركون من تقديم توصيات سياساتية جيدة الصياغة وموجهة بوضوح إلى أصحاب مصلحة وشأن محددين، وكذلك إطار زمني لتنفيذ التوصية و/أو تقديم نقاط عمل محددة. وربما يشير هذا إلى قصر المنهجية في اختيار عينة البحث. وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى ارتفاع عدد المشاركين (1732) واختلاف تجاربهم، يشير هذا أيضاً إلى ضعف مستوى إشراك المواطن في صنع السياسات. وفي حال امتلكت الدول الثلاث إرثاً من الحوكمة المُمثّلة وثقافة ديمقراطية قوية، لارتفعت قدرة المستجيبين على توضيح توصيات السياسات وتقديمها بشكل مفصل ودقيق. ومع ذلك، قد يكون ذلك محض افتراض من فريق البحث ويستحق بعض التحقق الإضافي.

²¹ انظر المثال: <http://eupolcopps.eu/ar/node/5454>

وتجد المزيد حول نشاط الشرطة المجتمعية في الأردن على صفحتهم الخاصة على الفيس بوك:

<https://www.facebook.com/JordanianCommunityPolicing/>

²² بسملة بركات "شرطة الجوار" ... مبادرة تونسية لتحسين العلاقة مع المواطنين " (باللغة العربية)، متاح عبر:

<http://bit.ly/33PmRE0>

²³ تقرير مختبر السياسات في الأردن، "إعادة تصور الأمن الإنساني في الأردن"، 12 تموز، 2018، متاح عبر:

http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/NWO_PolicyLab_ReconceptualisingHumanSecurityInJordan.pdf,

تقرير مختبر السياسات في لبنان، "إعادة تصور الأمن الإنساني في لبنان"، 10 كانون الثاني، 26 شباط 2019، متاح عبر:

<http://wanainstitute.org/sites/default/files/files/Reconceptualising%20Human%20Security%20in%20Lebanon.pdf>



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org